ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

بين ضعف بايدن وشعبوية ترامب.. الولايات المتحدة تسلّم بفقدان ريادتها

وسام إسماعيل

التاريخ الأميركي، الحديث على الأقل، يدلل على إصرار الدولة العميقة على عدم اعتبار الواقع المجتمعي مؤثّراً حاكماً في مشروعها للتفوّق والريادة العالمية، حيث إنها تفترض العكس من ذلك.

كما كان متوقّعاً، لم يؤدِ الثلاثاء الكبير إلى أيّ مفاجأة على مستوى نتائجه، حيث اكتسح الرئيس السابق دونالد ترامب حتى الآن ١٢ ولاية مقابل فوز نيكي هايلي بولاية فيرمونت، بالتوازي مع حسم الرئيس بايدن لـ ١٤ ولاية من أصل ١٥.

وعليه، لم يعد من الضروري الانتظار لـ ١٢ و١٥ آذار/مارس حتى يحسم كل منهما حجز مقعده كمرشح لحزبه في الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، إذ إن الشارع الأميركي بالتوازي مع المستوى السياسي الأوروبي والدولي قد بدأ بالاستعداد لمرحلة التنافس المباشر بين الاثنين، مع ما سينطوي عليه هذا التنافس من نتائج على مستوى التوجّهات الداخلية والخارجية لكليهما، وما تعنيه هذه النتائج من تبلور لموقع الولايات المتحدة في المرحلة المقبلة.

ففي ظل الانقسام المجتمعي الذي ساعد دونالد ترامب في تغذية بذوره في الداخل الأميركي خلال فترته الرئاسية السابقة، والذي شهدنا أعلى مراحله في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ يوم اقتحم أنصاره مبنى الكونغرس، بما عزّز فرضيّة تحوّل المجتمع الأميركي نحو الانشغال بصراعات داخلية، إضافة إلى الترنّح الذي طغى على سلوك بايدن في سياساته الخارجية، برزت إشكالية البحث في موقع الولايات المتحدة الأميركية على مستوى النظام الدولي، حيث قد يؤدي انشغال أيّ إدارة مقبلة بالتسويق لتوجّهها كعلاج كفيل بمعالجة هذا الانقسام إلى تراجع في اهتمامها بالقضايا الدولية، أو إلى تغيير آليات مقارباتها لهذه الإشكاليات.

فيما يتعلّق بالنموذج الأميركي، يُفترض عدم قراءة سلوك الإدارة فيها وفق الآليات الحاكمة نفسها لأيّ نظام سياسي آخر، لناحية التركيز في كيفية تمتين الجبهة الداخلية واعتبار مدى تماسك هذه الجبهة معياراً حاكماً ينعكس فاعلية على مستوى السياسة الخارجية.

فالتاريخ الأميركي، الحديث على الأقل، يدلل على إصرار الدولة العميقة على عدم اعتبار الواقع المجتمعي مؤثّراً حاكماً في مشروعها للتفوّق والريادة العالمية، حيث إنها تفترض العكس من ذلك، إذ إنها تقدّر أنّ تفوّقها وريادتها يشكّلان عاملاً أساسياً مساهماً في تحقيق هذا الاستقرار من دون أن يكون لشخصية الرئيس أي تأثير عميق.

غير أن الواقع الحالي يدلل على عكس ما تقدّم حيث تظهر شخصية كلا المرشحين كعامل مؤثّر في هذه المرحلة. وبالتالي، تجتمع

طبيعة كلّ من المرشحين بما تؤدّيانه من تأثير على الواقع المجتمعي الأميركي لتضعا المهمة المقدّسة للدولة العميقة، المتجسّدة بالحفاظ على الموقع وضمان استمرار التفوّق الأميركي، أمام أزمة مستجدة تؤكد معظم التقديرات استفحالها واستحالة حلّها في القريب العاجل.

بالطبع، لا يمكن اعتبار كلا المرشحين بصفاتهما سببين وحيدين للأزمة المشار إليها، حيث إن الظروف الدولية التي طرأت منذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣ قد فرضت نفسها عاملاً مؤثّراً أيضاً. فالتوجّه الدولي نحو محاولة ضبط السلوك الأحادي الأميركي بما أدى إلى إفشال مخطط ما بعد احتلال العراق، ومحاولة تطويق القوى المناهضة كروسيا والصين والجمهورية الإسلامية بموقعها الإقليمي.

إضافة إلى تبلور توجّهات التعددية في سلوك تلك القوى وغيرها من خلال تأطير سياساتها الخارجية عبر تحالفات ومنظمات، قد ساهم في إظهار محدودية القدرات الأميركية في ضمان عدم ظهور أيّ منافس، وساعد في تسليط الضوء على محدودية قدرات الرؤساء الأميركيين التي كانت قد تكرّست في الوعي العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي على أنها خارقة.

فنتيجة هذا الواقع الدولي المتبلور حول فكرة التعددية وحول التركيز الدولي على مساوئ الأحادية والتفرّد الأميركي، إضافة إلى رفض أساليب الإملاء والفوقية وادّعاء المثالية التي واظب عليها رؤساء الولايات المتحدة منذ بوش الأب، بدأ المجتمع الأميركي، خصوصاً بعد تولّي الرئيس السابق دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة عام ٢٠١٧ يستشعر فشل الرؤساء الأميركيين في تكريس دورهم كمرجع معياري يضبط التوجّهات العالمية.

حيث إنّ توجّه دونالد ترامب لاستبدال مرتكزات الخطاب السياسي الأميركي التقليدي، كقيم ومعايير عالمية، بأخرى شعبوية تستهدف إبطال أثر عقود طويلة من التنظير والتفكير الاستراتيجي، يتلاقى مع سلوك الرئيس الحالي جو بايدن لناحية التدليل العرضي على ضعف الولايات المتحدة الأميركية من خلال عدم وضوح مدى فاعلية السياسات الخارجية الأميركية، خصوصاً في أوكرانيا إلى غزة.

وعليه، يمكن التقدير أن المجتمع الأميركي قد يتوقّف اليوم عن التفكير في كيفية الحفاظ على موقع أميركا الريادي العالمي، ويوجّه اهتمامه نحو واقعه المنقسم على ذاته.

خلال الحرب الباردة وفي المرحلة اللاحقة حتى فترة رئاسة باراك أوباما، كانت الإدارات الأميركية تدلّل على فاعلية في تنفيذ استراتيجياتها من خلال تركيزها على رسم أطر واضحة لسياساتها وأساليبها في المواجهة.

ويمكن من خلال خطابات رؤساء تلك المرحلة حول حالة الاتحاد لمس كيفية مقاربتهم لواقع الولايات المتحدة عبر محاولة تقديم رؤية تساعد في توحيد وجهات النظر بين كلا الحزبين، بما يمثّلانه على المستوى الداخلي، حول القضايا المهمة التي تواجههم.

غير أن الواقع الذي فرضه دونالد ترامب والذي طغى في مرحلة بايدن، خصوصاً في خطابه الأخير حول حالة الاتحاد، قد دفع لتقدير مختلف في مضامين هذا النموذج من الخطابات.

فمن خلال مقاربة كلّ من خطاب عام ٢٠٢٠ لدونالد ترامب والخطاب الأخير الذي ألقاه جون بايدن منذ عدة أيام، يمكن ملاحظة حجم جهدهما المبذول من أجل تجميل وتعظيم صورتيهما الشخصية والمحافظة على سماتهما الخاصة، بالتوازي مع محاولة كل منهما لإلقاء اللوم على الآخر، ومن دون أن يقدّما رؤية واقعية للتعقيدات التي واجهت وتواجه مشروع الولايات المتحدة.

وانطلاقاً من تفاعل الشارع الأميركي مع هذين النموذجين الخطابيّين، من دون أي محاولة للبحث عن نموذج ثالث يصلح ليعبّر عن موقع الولايات المتحدة الذي يدّعي الريادة، يتمسّك جمهور كلّ من الرئيسين برؤية يصنّفها على أنها مثالية من دون أن يُخضعها لفحص يُقدّر من خلالها مدى توافقها مع المصالح العليا للولايات المتحدة، ويكتفي باعتبارها صائبة بمجرد دغدغتها لمشاعره وتوجّهاته الغرائزية.

وبالتالي، فمن خلال تقييد مصطلحات الخطاب السياسي لدونالد ترامب بقيود شعبوية تستهدف تجييش جزء من الشعب الأميركي وفق أسس عنصرية تتعلّق باللون أو الثقافة أو الدين من جهة، ومحاولة بايدن إثبات قدراته الذهنية وصحة خياراته السياسية على مستوى الاقتصاد وحربَي غزة وأوكرانيا من جهة ثانية.

وذلك من دون أن يسعى كلاهما لتقديم رؤية تساهم في رأب الصدع الذي يتعمّق بين مكوّنات المجتمع الأميركي، وتعالج تردّي الولايات المتحدة وعدم قدرتها على مجاراة خصومها في أكثر من مكان في العالم، يمكن التقدير أنّ كليهما، كمرشّحين نهائيّين للانتخابات الرئاسية المقبلة، قد سلّما بعدم القدرة على استعادة دور الولايات المتحدة المحوري، وأنهما سيكتفيان في هذه المرحلة بالتغنّي بإرث الأحادية وبتقديم نموذجيهما لأميركا العظيمة كمادة انتخابية فقط.

اقتحام رفح.. تصريحات تفاوضية أم عملية عسكرية مرتقبة؟

شرحبيل الغريب

"جيش" الاحتلال الإسرائيلي لا يستطيع أن يقاتل في خان يونس ورفح، في آن واحد. وبالتالي، لا يمكن الجزم بموعد قريب لعملية عسكرية برية في رفح في ظل إعلان البيت الأبيض أن مفاوضات صفقة تبادل ووقف إطلاق النار تسير في السكة الصحيحة.

ما إن أعلنت حركة حماس رسمياً تقديمها رداً رسمياً بشأن الإطار العام لإبرام صفقة تبادل للأسرى مع «إسرائيل»، وخريطة طريق من ثلاث مراحل لوقف الحرب على غزة، حتى سارعت حكومة نتنياهو إلى إعلان مصادقتها على الخطة العسكرية لاقتحام مدينة رفح، وتوسيع صلاحيات وفدها المفاوض، في تصريحين متناقضين في آن واحد، الأمر الذي جعل الحالة لدى كثيرين أكثر ضبابية تجاه سيناريوهات المرحلة المقبلة من الحرب على غزة.

وعلى رغم كل التصريحات الإسرائيلية، التي تشير إلى أن هناك بالفعل عملية عسكرية قادمة في رفح، فإن تساؤلاً مهماً يُطرَح: هل التهديد باقتحام رفح يُعَدّ تصريحاً تفاوضياً من حيث التوقيت، وينطوي على إطار التهديد الإعلامي، أم هناك عملية برية باتت قريبة؟

من حيث التوقيت، التهديد الإسرائيلي باقتحام مدينة رفح جاء بعد تسليم حركة حماس ردها الذي يتضمن رؤيتها ومطالبها بشأن استعدادها لإبرام صفقة تبادل للأسرى مع «إسرائيل»، بعد حال الإحباط الذي تشكّل لدى قادة الاحتلال خلال الفترة الماضية في

إثر رفعها سقف المطالب والشروط، وهو ما كرّس صورة لدى نتنياهو وقادة جيشه، مفادها أن المقاومة الفلسطينية ما زالت لديها القدرة على القتال فترة أطول مما توقعوه بعد مضي ستة أشهر من الحرب الإسرائيلية العسكرية المدمرة على غزة.

ذهاب نتنياهو إلى إعلان استخدامه سياسة حافة الهاوية ومصادقته على خطة عسكرية لاقتحام رفح، التي يوجد فيها أكثر من مليون نازح فلسطيني، يأخذ احتمالاً قوياً هدفه دفع الدول والوساطات الجارية إلى ممارسة مزيد من الضغوط على حركة حماس من أجل إبرام صفقة تبادل تُرضي اليمين الإسرائيلي المتطرف في «إسرائيل»، والذي بات يتعرض لضغوط داخلية كبيرة، وهذا ما يؤكد أن توقيت هذا التصريح في مثل هذا التوقيت تحديداً يُعَدّ تصريحاً إعلامياً تفاوضياً للضغط أكثر على حركة حماس، وبهدف فرض شروط الصفقة وفق المقاس الإسرائيلي.

ثمة سؤال آخر مهم في هذا السياق يطرح نفسه: لو كان هذا التصريح بالمصادقة على اقتحام رفح فعلياً وقريباً، فهل «إسرائيل» جاهزة لوجستيا للتوجه إلى اقتحام مدينة رفح، في وقت تشكو عجزاً كبيراً في إمدادات القذائف والأسلحة، وتباطؤاً واضحاً في الدعم العسكري الأميركي، خلال الأسابيع القليلة الماضية من الحرب على غزة؟

بات واضحاً أن حال الإحباط، الذي تَشَكَّلَ لدى الإدارة الأميركية، تُعَدّ سبباً أساسياً وراء تقليص الدعم العسكري لـ«إسرائيل»، أو تباطئه.

وجاء هذا التباطؤ نتيجة قناعات كبيرة تولّدت لدى إدارة بايدن بفشل نتنياهو وعجزه عن حسم الحرب الإسرائيلية عسكرياً على الأرض لمصالح «إسرائيل»، وإدراك الإدارة الأميركية أن موعد الحل السياسي للحرب حان، وأن الاستمرار في الوتيرة نفسها، التي بدأت فيها الحرب، بات يشكل تعارضاً مع الرؤية والمصالح الأميركية لإدارة بايدن، في الدرجة الأولى.

معطيات أخرى تشير إلى أن «إسرائيل»، من حيث التوقيت، لن يكون في مقدورها الإقدام عملياً على اقتحام رفح، في وقت أقر ضباط كبار في جيش الاحتلال الإسرائيلي بصعوبة القتال في خان يونس على مدار أكثر من شهرين متواصلين، وإعلانهم أن القتال ما زال مستمراً هناك، وسط تصاعد في وتيرة القتال وتوسعه في الجبهة الشمالية مع حزب اللّه أكثر وأكثر، وفي وقت تحشد «إسرائيل» كتائب وألوية عسكرية لها في الجبهة الشمالية، وباتت تتزايد، يوماً بعد يوم، لغة التصعيد في الميدان.

"إسرائيل» لا تستطيع أن تقوم بشن عمليتين عسكريتين في خان يونس ورفح، في آن واحد، في ظل اعترافها بوجود مقاومة شرسة في خان يونس، وإعلانها أنها ما زالت بعيدة عن نهاية المعركة، وهي أعجز من أن تقوم بفتح جبهتين في آن واحد: جبهة مفتوحة مع قطاع غزة، وأخرى تتسع بالتدريج في الشمال مع لبنان، كما هي الحال، وهي تدرك أن إمكانات حزب اللّه العسكرية تفوق قدرات حماس في قطاع غزة، أضعافاً مضاعَفة.

"جيش" الاحتلال الإسرائيلي لا يستطيع أن يقاتل في خان يونس ورفح، في آن واحد. وبالتالي، لا يمكن الجزم بموعد قريب لعملية عسكرية برية في رفح في ظل إعلان البيت الأبيض أن مفاوضات صفقة تبادل ووقف إطلاق النار تسير في السكة الصحيحة، وكل ما يصدر إسرائيلياً هو محل تشكيك غير قابل للتنفيذ مرحلياً.

"إسرائيل» أمام خيارين لا ثالث لهما إذا ما فكرت في اقتحام رفح فعلياً: إما أن تعيد استدعاء قوات من الاحتياط في التجنيد الجزئي، وإمّا استدعاء جنود من جبهة الشمال، والبحث عن دعم عسكري كما السابق، سواءٌ عبر طريق الدعم الأميركي، وهذا تراجع في الوقت الحالي بدرجة كبيرة، أو عبر شراء أسلحة من خلال شركات خاصة. وكل هذه المسارات تواجه فيها «دولة» الاحتلال صعوبات في ظل المتغيرات والمواقف الدولية والأميركية الرسمية، ومقاطعة عدد من الشركات وامتناعها عن تزويد «إسرائيل» بالأسلحة بعد جرائم الإبادة بحق الفلسطينيين في قطاع غزة.

ثمة متغير مهم في مشهد الحرب على غزة، يتمثل بإدراك إدارة بايدن أن استمرار الحرب على غزة بات يشكل خسارة لها في أكثر من صعيد. فهي تواجه مشاكل داخلية وخارجية، إذ إن ما يجري في الجبهة الشمالية مع حزب اللّه بات يؤرّق «إسرائيل» وأميركا استراتيجياً، كما أن ما يجري من تصاعد عمليات للجيش اليمني في البحر الأحمر شكّل حال شلل في حركة التجارة العالمية، وشكل عاملاً مهماً في إصرار إدارة بايدن، الأمر الذي دفع كل الجهود والوساطات إلى أهمية التوصل إلى صفقة ووقف إطلاق نار في قطاع غزة على ثلاث مراحل.

استراتيجيا، «إسرائيل»، التي تفاوض حركة حماس بعد ستة أشهر من المقاومة وهي تفرض شروطها، هُزمت هزيمة ثقيلة. أمّا إدارة بايدن، التي كانت محتضنة «إسرائيل» بعد السابع من أكتوبر، فغيرت وبدلت وتحاول حل الأزمة سياسياً، وبدأت ترفع مستوى الضغوط والانتقاد لطريقة استمرار الحرب، والتي وصلت إلى حد صدور مواقف جديدة لقادة في الحزب الديمقراطي الأميركي تطالب بضرورة وقف الحرب وإجراء انتخابات في «إسرائيل".

وهذا ما أيده بايدن لأول مرة منذ ولايته كرئيس للولايات المتحدة، وهو يؤشر على أن الرؤية الأميركية تجاه استمرار الحرب باتت بالفعل تشكل مخاطر على مكانة أميركا ومصالحها الكبرى في المنطقة، وهذا ما ترجمته تصريحات جديدة من الكونغرس الأميركي شكلت هجوماً على نتنياهو وائتلافه.

حصاد نتنياهو بعد ستة أشهر من حرب مدمرة على قطاع غزة حصاد خائب فاشل، أمام مقاومة صلبة تقاتل بكفاءة عالية. أمّا جرائم الإبادة الجماعية، والتي يرتكبها «جيش» الاحتلال، فلن تصنع له نصراً، وستسجل الأيام أن نتنياهو سيرضخ لشروط المقاومة، في وقت بات الصراع الداخلي يحتدم بين أطياف المعارضة والحكومة من جهة، وبين الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأميركية، من جهة أخرى.

روسيا تتفوّق على الولايات المتحدة بتطوير قدرات التحرّك في منطقة القطب الشمالي

القطب الشمالي يُمكن أن يُمثّل مسرحاً رئيسياً للحرب في الصراعات المستقبلية، لكن الولايات المتحدة ستحتاج إلى توسيع أسطولها من السفن كاسحة الجليد بشكلٍ كبير حتى تتمكّن من المنافسة بالمنطقة المتجمّدة، في وقت تتفوّق فيه القدرات الروسية على منافسيها بشكل كبير.

أفادت وكالة «سبوتنيك» الروسية، بأنّ هناك فجوةً واسعة بين قدرة روسيا والولايات المتحدة على العمل في منطقة القطب الشمالي.

وقال مراسل «سبوتنيك» المتخصص في السياسة والاقتصاد والشؤون الدولية، جون

مايلز، إنّه مع إعادة هيكلة القوات المسلحة الأميركية لشنّ قتالٍ واسع النطاق ضد خصوم مثل روسيا والصين، يضغط المُشرّعون الأميركيون من أجل تجديد الاهتمام في منطقةً القطب الشمالي، التي لطالما يتمّ تجاهلها من القوى العالمية.

وحذّر جنرال القوات الجوية جريجوري جيلو، الذي يرأس القيادة الشمالية للقوات المسلحة الأميركية، من أنّ الولايات المتحدة تتخلّف بشكلٍ خطير عن روسيا في عدد سفن كاسحات الجليد اللازمة لضمان التنقّل في المياه المتجمدة، ولا سيما في القطب المتجمّد الشمالي.

وأشار جيلو إلى أنّ الولايات المتحدة الأميركية لا تزال تملك سفينةً واحدة ثقيلة في القطب الشمالي لكسر الجليد، في حين أن روسيا لديها نحو ٤٠ سفينة، كاشفاً عن ذلك خلال جلسة استماع في الكونغرس للجنة الأميركية للخدمات المسلحة، هذا الأسبوع.

وتحوّل التركيز إلى القطب الشمالي مع تصاعد التوترات مع روسيا وسط الحرب في أوكرانيا المدعومة من الولايات المتحدة، إذ تمتلك روسيا أطول خط ساحلي في القطب الشمالي مقارنةً بأيّ دولةٍ حول العالم، وأيضاً، تشترك مع الولايات المتحدة في حدود كبيرة مع المحيط المتجمّد الشمالي في ولاية ألاسكا.

ويعيش نحو ٢ مليون مواطن روسي شمال الدائرة القطبية الشمالية، وقد تابعت البلاد الشحن وصيد الأسماك في المنطقة لقرونٍ عديدة، وفي السنوات الأخيرة، وسّعت روسيا وجودها الأمني في القطب الشمالي، حيث أدّى تغيّر المناخ إلى ذوبان الجليد البحري، مما كشف الساحل الشمالي للبلاد.

وظهرت تكهنات بأنّ القطب الشمالي يُمكن أن يُمثّل مسرحاً رئيسياً للحرب في الصراعات المستقبلية، لكن الولايات المتحدة ستحتاج إلى توسيع أسطولها من سفن كاسحة الجليد بشكلٍ كبير حتى تتمكّن من المنافسة في المنطقة المتجمّدة.

ولفت السناتور دان سوليفان عن ولاية ألاسكا، انتباه المشرّعين الأميركيين خلال الخريف الماضي، قائلاً: «نحن بحاجةٍ إلى التأكّد من أننا نُحاول سدّ فجوةٍ كبيرة جداً في كاسحات الجليد".

وأضاف سوليفان أنّ «قدرة الصين على تطوير كاسحات الجليد تسير بخطى سريعة لتتجاوز قدراتنا في العام ٢٠٢٥، وهي ليست حتى دولة حاضرة في القطب الشمالي".

وبحسب المتحدث الرسمي باسم الرئاسة الروسية، دميتري بيسكوف، فإنّ روسيا، باعتبارها أكبر دولة بالقطب الشمالي في العالم، تعتبر منطقة القطب الشمالي ذات أهمية استراتيجية.

روسيا تتفوّق على الولايات المتحدة بكاسحات الجليد

وجرى تصميم السفن الكاسحة للجليد بشكلٍ خاص وقوّة مُتزايدة لتمكينها من اختراق الجليد البحري القطبي، الأمر الذي يفتح الطرق أمام المزيد من السفن التقليدية.

ودخلت «بولار ستار»، كاسحة الجليد الثقيلة الوحيدة في الولايات المتحدة التابعة لخفر السواحل والتي يبلغ وزنها ١٣ ألف طن، الخدمة منذ ما يقرب من ٥٠ عاماً.

ويعتمد خفر السواحل على «بولار ستار» و«يو أس سي جي سي هيلي»، وهي كاسحة جليد متوسطة الحجم، لفتح الطرق في القطب الشمالي. والسفينة الشقيقة لـ«بولار ستار»، والتي يطلق عليها اسم «بولار سي»، خارج الخدمة منذ العام ٢٠١٠ بسبب تعطّل خمسة من محرّكات الديزل الستة الخاصة بها.

وفي الوقت نفسه، تشغل روسيا ما يقرب من ١٢ سفينة ثقيلة كاسحة للجليد تعمل بالطاقة النووية، وروسيا هي الدولة الوحيدة حتى الآن التي تستخدم كاسحات الجليد التي تعمل بالطاقة النووية.

وتصنّف «أركتيكا» و«سيبير»، اللتان تعملان بالطاقة النووية، على أنّهما أقوى سفينتين لكسر الجليد في العالم، ما يضمن سلامة الملاحة في القطاع الروسي من المحيط المتجمّد الشمالي وعلى طول طريق بحر الشمال.

ويقع طريق بحر الشمال داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لروسيا، ومن المقرّر أن يدخل في الاعتبار في خطط روسيا الاقتصادية في المستقبل. إذ يتيح الطريق البحري الشمالي للشحنات الوصول إلى وجهتها بشكلٍ أسرع مما لو كانت عبر طريق قناة السويس.

وطلب خفر السواحل الأميركي زيادة الأموال للتركيز على منطقة القطب الشمالي لأكثر من ٢٠ عاماً، لكن الإجراء الذي اتخذه الكونغرس تأخّر بشكلٍ متكرر.

وظلت الدول الغربية تخشى غزو الاتحاد السوفياتي لعقود من الزمن خلال الحرب الباردة، إلا أنّ الولايات المتحدة هي التي غزت الأراضي الروسية أولاً، إذ أرسلت قوّة مُشاة أميركية، والمعروفة باسم «بعثة الدب القطبي»، إلى مدينة أرخانجيلسك شمالي روسيا، لمحاربة الجيش الأحمر في العام ١٩١٨، كما جرى إرسال القوات إلى فلاديفوستوك (الشرق الأقصى الروسي) كجزءٍ من التدخل السيبيري.